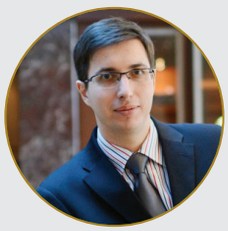

أليسكي دولينيسكي

خبير مشارك في مؤسسة كابستون كونكشنز لتحليل وتقييم السياسات العامة - روسيا

سياسات مزدوجة:

روسيا تواجه الأزمة الأوكرانية بالقوة الناعمة والصلبة

تحاول روسيا مواجهة ضغوط الغرب والحفاظ على سياساتها في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة من جانب، وتعزيز شراكاتها مع الدول الصاعدة وتعزيز صورتها الدولية من جانب آخر. وفي سبيل ذلك تعمد موسكو إلى الجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، ما يثير التساؤل حول أبرز التغيرات والوسائل التي تنتهجها روسيا حالياً. هذه خلاصة ما يشغل تفكير مراكز الفكر والرأي العام الروسي وصانعي القرار الروسي في الآونة الحالية.

أولاً: تعزيز القوة الناعمة

تسعى موسكو إلى تعزيز وضعها الدولي وتوضيح صورتها أمام شعوب العالم، وذلك عبر تفعيل مجموعة "بريكس"، وتوجيه خطاب إعلامي للداخل والخارج.

1 - دور جديد لمجموعة "بريكس":

اتفقت دول بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) في يوليو 2014 على إنشاء مؤسسة تنمية دولية جديدة متعددة الأطراف، تدعى "بنك التنمية الجديد" كبديل عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يهيمن عليهما الشركاء الغربيون وحلفاؤهم، ومن المقرر إقامة مقر المؤسسة في الصين وبمشاركة كل الدول الأعضاء في إدارتها.

وتوضح هذه الخطوة أن بريكس أولوية رئيسية بالنسبة لسياسة روسيا الخارجية نتيجة للتدهور السريع في علاقتها بالغرب عقب الأزمة الأوكرانية. ولدى روسيا ثلاثة أسباب رئيسية مترابطة للاعتماد على بريكس، أولها: أن وجود شركاء دوليين بين الدول الكبيرة والمؤثرة يحسن موقف روسيا في مواجهتها الحالية مع الغرب، وثانيها: أن دول بريكس، وأبرزها الصين، سوف تصبح مصدراً لرأس المال والاستثمارات في وقت تواجه روسيا فيه عقوبات تحد من دخولها أسواق رأس المال الغربية إليها.

وثالثاً: أن دعم بريكس يعزز حفاظ روسيا على وضعها مع الدول الأخرى، لاسيما رابطة الدول المستقلة، حيث تراقب الجمهوريات السوفييتية السابقة عن كثب مدى انعزال روسيا، ما يسمح لتلك الجمهوريات بتحسين قوتها التفاوضية حول مختلف المسائل الملحة في علاقاتها الثنائية مع موسكو.

لقد اتجهت دول بريكس تدريجياً نحو التغلب على عقبات تباين المصالح واختلاف درجات التعاون الثنائي فيما بينها. فمنذ قمة يكاتيرينبيرج في عام 2009، حاول قادة الدول الخمس إيجاد منصة للتعاون، فأُدرجِت الإدارة الاقتصادية والسياسية العالمية على جدول أعمالها، فكانت أبرز قضية تم الاتفاق عليها حينذاك هي عدم الرضا الجماعي عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومثل زيادة عدد الأعضاء قضية أخرى تمت إضافتها لجدول الأعمال، وأدى ذلك إلى دعوة جنوب أفريقيا للانضمام.

وكانت روسيا بدأت بحث خيارات لتطوير جدول أعمال بريكس عبر مسارات متعددة، منها التعاون العلمي وإقامة مجلس للأعمال والتبادل الشبابي وغيرها، وهو ما تطور سريعاً في مقابل تباطؤ المسارات الأخرى الاقتصادية، فلقد عملت بريكس كمؤسسة دولية تعقد سلسلة من مؤتمرات القمة التي لم تكن بالطبع بالنسبة لأعضائها بأهمية الاجتماعات المتعددة الأطراف مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ويأتي قرار إنشاء مؤسسة مالية جديدة انتصاراً كبيراً لسياسة موسكو الخارجية، إذ استطاعت أن تثبت لباقي العالم أنها ليست منعزلة (أو مقتصرة على أقرب شركائها وتابعيها)، وأن دول بريكس قادرة على إطلاق مشروعات ذات أهمية عالمية. وعلاوة على ذلك، لم تأت المحصلة النهائية نتيجة صفقة تمت فيها مقايضة شراء موسكو نمط سياسة خارجية منشودة من الدول الأخرى مقابل قروض وأسعار طاقة مخفضة وخدمات اقتصادية أخرى؛ فقد اتفقت الدول على المشاركة بحصص متساوية للصندوق الجديد بقيمة ملياري دولار أمريكي وإتاحة 8 مليارات أخرى لاحقاً للصندوق للوصول إلى مستهدف يصل إلى 50 مليار دولار. والأهم من ذلك هو دعم الوكالة الدولية الجديدة لقرار روسيا الأخير باستعادة صدارتها السابقة في مجال التنمية الدولية.

ولعل هذه الخطوة تأتي كذلك في سياق مراجعة روسيا سياستها الإنمائية الدولية. فقد اقترح كونستانتين كوساشيف، الرئيس الجديد للوكالة الفيدرالية لشؤون رابطة الدول المستقلة والمغتربين الروس والتعاون الإنساني، في عام 2013 تحويل هذه الوكالة إلى وكالة تنمية دولية روسية تقوم بتوزيع أموال المعونات وإدارة برامج المساعدات الثنائية. وكان الهدف من وراء هذا التغيير هو تحقيق استفادة سياسية أكبر من خلال توزيع المساعدات، فالحكومة الروسية ستقوم بتوزيعها مباشرةً وليس عن طريق وكالة دولية. كما اعتمدت روسيا في أبريل 2014 استراتيجية تنمية دولية جديدة تركز على المشروعات الثنائية، على عكس مثيلاتها متعددة الأطراف، ولكن التغيير الفعلي لتلك السياسة لم يتم حتى الآن.

2 ـ إعادة بناء التواصل الدولي

تعمل روسيا منذ عام 2003 على أن يكون التواصل مع شعوب العالم أولوية لها، فقد قام الرئيس فلاديمير بوتين بخطوات متعددة، منها تولي قيادات جديدة إدارة وكالة الأنباء الروسية "نوفستي" ومحطة البث الإذاعي "صوت روسيا"، وتم زيادة التمويل وافتتاح قناة أخبار دولية جديدة تبث على مدار الساعة هي "روسيا اليوم". وفي الأعوام التالية أطلقت روسيا مشروع "ما وراء الأخبار"، الذي يقوم بنشر الملحقات المتعلقة بروسيا حول العالم، وأنشأت "المؤسسة الروسية الدولية" التي تعمل على نشر الثقافة واللغة الروسية في الخارج.

وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية عملت في البداية اعتقاداً بأن سيطرة الغرب على الإعلام الدولي هي ما تقود لنشر الأكاذيب والسلبيات والصورة القاتمة حول الدول غير الغربية، فإن السنوات التالية، خاصة حرب جورجيا وأوسيتيا الجنوبية 2008، أوضحت أن روسيا بحاجة لتغيير نظرة العالم لها، وهو ما برز مع التغيرات الكبرى في كبريات وسائل الإعلام مع اشتعال الأزمة الأوكرانية مؤخراً، لكن على الرغم من ازدياد متابعي وسائل الإعلام الروسية الموجهة للأجانب، إلا أنه ليس واضحاً بعد أثر التواصل الإعلامي باعتباره من أدوات القوة الناعمة، ومازلنا نتابع رؤية أهدافه السياسية، وإلى أي قدر قد يشكل توجهاً ثابتاً لموسكو في إدارة سياساتها الخارجية.

ثانياً: استخدام القبضة الصلبة

تسعى موسكو إلى الرد على الغرب بسلوك شبه متماثل، وهي في ذلك تعمل جاهدة للحفاظ على وضعيتها في منطقة نفوذها القريبة، لكنها تواجه عقبات يمكن إبرازها فيما يلي:

1 ـ العقوبات الغربية والرد الروسي

تضمن رد فعل الغرب تجاه ضم روسيا شبه جزيرة القرم للاتحاد الروسي واشتراكها في القتال الدائر في شرق أوكرانيا مجموعة من العقوبات، استهدفت التضييق على المصارف الحكومية الروسية من الوصول إلى الأسواق المالية الأوروبية، ومنع بيع السلاح والبضائع ذات الاستخدام المدني والعسكري، ومنع توريد التكنولوجيا في القطاع النفطي، وتلك المستخدمة في تنمية جرف القطب الشمالي لروسيا.

وتتضمن الدول التي شاركت في فرض العقوبات بطريقة أو بأخرى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واليابان.

وتسعى موسكو لإثبات أن هذه العقوبات (أو أي من وسائل الضغط الأخرى) لن تؤدي إلا إلى رد فعل مماثل وإلى المزيد من تصعيد الأزمة؛ فردت بحظر واردات المنتجات الغذائية القادمة من الدول التي شاركت في العقوبات (وهذه الواردات تمثل من 15% إلى 30% من الاستهلاك الروسي من هذه المنتجات). ومن المتوقع أن تقوم روسيا بالمزيد من الإجراءات الانتقامية إذا استمر الغرب في فرض العقوبات عليها.

وعلى الرغم من دعم الشعب الروسي حالياً للكرملين وشعوره بالوحدة نتيجة مشاعر "الالتفاف حول راية الوطن" والتي بثتها وعززتها وسائل الإعلام الروسية، فإن الموقف قد يتحول إذا ما بدأ الناس بالتأثر سلبياً جراء هذه بالمواجهة. لكن يمكن لروسيا أن تتجاوز التوترات المتزايدة على الرغم من الانكماش الاقتصادي الناتج إذا غاب الضغط المحلي واستطاعت النخبة الحاكمة أن توجه هذا الضغط إلى اتجاهات مقبولة.

2 ـ عواقب الأزمة الأوكرانية

ستؤدي الأزمة الدولية الراهنة في علاقات روسيا مع الغرب، والناجمة عن الوضع في أوكرانيا، إلى المزيد من العواقب الشديدة لكل أطرافها. والقيادة الروسية أقل كفاءةً في التخطيط الاستراتيجي منها في التخطيط التكتيكي وصنع القرار، ولكن الموقف الحالي سيؤدي بها لاتخاذ قرارات ذات عواقب طويلة المدى. وستفسح الأزمة المتزايدة وقطع خطوط الاتصال مع الشركاء الغربيين المجال للمتشددين ليكونوا أكثر تأثيراً في الشؤون المحلية والدولية، فهم يستثمرون بسخاء في تقوية الجيش والأجهزة الأمنية، وسيتخذون الأزمة الراهنة ذريعةً لهذا التصرف بكل سهولة، وستؤدي استثماراتهم بالتالي إلى عجز أمني في شرق أوروبا، بما فيها أوكرانيا التي ستضطر إلى اللجوء إلى المزيد من الترتيبات الأمنية المشتركة مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.